

الخصائص

نحو لأمةٍ ولؤم وعَرْصة وعُرَص وقُرية وقُرى وبروة وبرأ - فيما ذكره أبو علي - ونَزْوة ونُزاً - فيما ذكره أبو العباس - وحَلَقية وحَلَق وفَلَاكة وفَلَك .

قيل : كيف تصرّفت الحالُ فلا اعتراضَ شكٍّ في أن الياء والواو أين وقعتا وكيف تصرّفتا معتدّتان حرفيّ عِلّية ومن أحكام الاعتلال أن يتبع ما هو منهما . هذا هذا ثم إنا رأيناهم قد كسّروا فَعَله مما هما عيناه على فُعَل وفِعَل نحو جُوب ونُوب وضيع وخيمَ فجاء تكسيرهما تكسير ما واحده مضموم الفاء ومكسورها . فنحن الآن بين أمرين : إما أن نرتاح لذلك ونعلّل له وإما أن نتهالك فيه ونتقبله غُفْل الحال ساذجاً من الاعتلال .

فأن يقال : إن ذلك لِمّا ذكرناه من اقتضاء الصورة فيهما أن يكونا في الحكم تابعين لما قبلهما أولى من أن ننقض الباب فيه ونعطى اليد عَذْوة به من غير نظر له ولا اشتغال من الصنعة عليه ألا ترى إلى قوله : وليس شئ مما يُضطرّون إليه إلا وهم يحاولون له وجهها . (فإذا) لم يَخْلُ مع الضرورة من وجه من القياس مُحاول فهمٌ لذلك مع الفُسْحة في حال السعة أولى بأن يحاولوه وأجى بأن يناهدوه فيتعلّلوا به ولا يهملوه .

فإذا ثبت ذلك في باب ما عينه ياء أو واو جعلته الأصل في ذلك وجعلت ما عينه صحيحة فرعاً له ومحمولاً عليه نحو حَلَقٍ وفَلَكٍ وعُرَص ولؤم وقري وبرأ كما أنهم لمّا أعربوا بالواو والياء والألف في الزيدون والزيدين والزيدان تجاوزوا